

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة الثامنة عشرة

تقرير رئيس هيئة تدابير الصحة النباتية

البند 6 من جدول الأعمال

(من إعداد رئيس هيئة تدابير الصحة النباتية، السيد Greg Wolff)

- [1] لن يعيد هذا التقرير سرد المعلومات المفصلة التي تولت الأمانة والممثلون الرئيسيون لمختلف اللجان والمجموعات الفرعية جمعها بعناية. وإنما سيسلط الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2023 والتحديات المستمرة.
- [2] وأود، أولاً، أن أعرب، باسم مكتب هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة)، عن تعازينا لأسرتي وزملاء وزميلات الدكتور أحمد كمال العطار، من جمهورية مصر العربية؛ والسيدة Margaret Milinga Matengu، من ناميبيا. وإن مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ليأسف لفقدانها أسفاً شديداً.
- [3] ولقد كان عام 2023 عامًا حافلًا بالأنشطة المكثفة بالنسبة إلى جميع المشاركين في أعمال الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومن بينها استئناف كامل الاجتماعات الحضرية لأجهزة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كافةً. وهذا يعكس، لحسن الحظ، عودة أنشطتنا إلى مجراها الطبيعي بعد الاضطرابات الكبيرة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19.
- [4] وإن استئناف أنشطتنا العادية المهمة، ضمن جملة أمور أخرى، يؤكد بوضوح الحاجة إلى تأمين تمويل مستدام لدعم قدرة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على تحقيق أهدافها بصورة يمكن التنبؤ بها. ولدى استعراض عدة تقارير سابقة قدمها رؤساء الهيئة، تبين أن الحاجة إلى التمويل المستدام كانت موضوعاً تكرر التطرق إليه باستمرار على امتداد تاريخنا منذ انعقاد أول دورة للهيئة. ولذلك، فإننا لا نزال نعتمد على مستوى عالٍ من المساهمات الطوعية التي تقدمها عدة أطراف متعاقدة، مما يعني أننا نعتمد على حسن النية والدعم التنظيمي (والسياسي إلى حد ما) لهذه التبرعات، وعلى استمرار توافر هذه الأموال في الميزانية؛ وهذه كلها مؤشرات على الافتقار المتأصل إلى الاستقرار وإمكانية التنبؤ، ومن ثم استدامة موارد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وباعتبارنا الجهاز الحكومي الدولي الرئيسي المسؤول عن الصحة النباتية، ونظرًا إلى أن صحة النباتات أمر ضروري لجميع جوانب حياتنا، فإن عدم بلوغنا مرحلة يمكن اعتبار نموذج تمويلنا نموذجًا مستدامًا، لأمر مؤسف حقًا. وقد عمل المكتب وأمين الهيئة على لفت الانتباه إلى هذه المسألة، وبالفعل لم يكلل الأمين من العمل مع قادة منظمة الأغذية والزراعة بشأن هذا الموضوع ومن السعي إلى زيادة التمويل الأساسي من المنظمة.

[5] وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، تعتبر صحة النباتات مسألة ضرورية لجميع جوانب حياتنا. ويدرك مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات هذا الأمر بالطبع إدراكًا تامًا، وينعكس ذلك في حماسه وطاقته وابتكاره ورغبته في التوصل إلى حلّ وسط وإلى توافق في الآراء بشأن وقاية صحة النباتات وتحسينها. ولكن هناك تحديًا آخر كان واضحًا أيضًا في عدد من التقارير السابقة التي أعدها الرئيس، ألا وهو عدم الاعتراف بأهمية النباتات وصحتها بالنسبة إلى مجتمعاتنا. وقد بذلنا جهودًا كبيرة على مر السنين لإذكاء الوعي من خلال بلورة نُهج وأنشطة اتصالات متطورة، مثل خطط السنة الدولية للصحة النباتية، التي تحوّلت، للأسف بسبب الجائحة، إلى اليوم الدولي السنوي للصحة النباتية، ومن خلال مواصلة بلورة استراتيجية الاتصالات الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وتنفيذها. ويقع على عاتقنا جميعًا دور ينبغي أن نؤديه في أقاليمنا وفي منظماتنا وبلداننا المحلية. وقد اتضحت في الآونة الأخيرة، وإلى حدٍ كبير، بفضل جهود الأمين، فرصة أخرى لرفع مستوى الوعي بأهمية صحة النباتات، ومعها بالتأكيد التوعية بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وهي: إمكانية المشاركة بنشاط في الترويج لمفهوم "صحة واحدة". ورغم الجهود التي بذلتها عدة بلدان خلال الدورات القليلة الماضية للهيئة، أعتقد أننا لم نركز بما فيه الكفاية على هذا الموضوع حتى الآن. وفي حين قد يعود هذا نسبيًا إلى كون نهج "صحة واحدة" كانت يركز خلال تطوره التاريخي أساسًا على العلاقة بين صحة الإنسان وصحة الحيوان، فقد يكون هذا الوضع قد حدث أيضًا لأننا، كمجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لم نكن سباقين بما فيه الكفاية إلى السعي إلى المشاركة في عمليات نهج "صحة واحدة" والتوعية به. وبفضل الاتصالات والجهود التي بذلها الأمين، أصبحت الفرص التي أتاحتها زيادة تسليط الضوء على صحة النباتات في إطار نهج "صحة واحدة" واضحة للمكتب، الذي قدم بعد ذلك وجهات نظره بشأن هذا الموضوع إلى مجموعة التخطيط الاستراتيجي. ويحكى أن لويس باستور (Louis Pasteur) قال إنّ "الحظ يبتسم للعقل المستعد"، وبالتزامن مع مناقشات المكتب والمجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي بشأن نهج "صحة واحدة"، يبدو أيضًا أن تقبل أو إدراك أهمية صحة النباتات أصبح في تزايد، ويتجلى ذلك بوضوح كبير في أنشطة وتقارير الأجهزة الرئيسية المعنية بنهج "صحة واحدة". وما نحن الآن أمام فرصة واضحة للعمل والمشاركة في أنشطة التوعية، بما في ذلك المشاركة في المؤتمر العالمي الثامن بشأن نهج "صحة واحدة" الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. وتوجد وثيقة ذات صلة صدرت عن الهيئة تتناول جميع هذه النقاط بالتفصيل.

[6] وقد أشرت في وقت سابق إلى جائحة كوفيد الأخيرة، التي كان من بين آثارها العديدة التأثير السلبي على سلاسل الإمدادات وكل ما يترتب عن ذلك من مشاكل. وكانت هذه التأثيرات في سلسلة الإمدادات واضحة تمامًا في ما يتعلق بمسار لوجستيات نقل الحاويات البحرية، وكانت مثالًا واضحًا على حساسيات هذه النظم اللوجستية المعقدة وعلى أهمية الاقتصادات الوطنية، وفي نهاية الأمر، أهمية الاقتصاد العالمي بأكمله بالنسبة إلى النقل الفعال للحاويات البحرية. ويعكس هذا المثال الواضح الشواغل التي جرى نقاشها لأكثر من عقد من الزمن داخل مختلف أجهزة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المكلفة بوضع توجيهات للحد من مخاطر الآفات النباتية التي ينطوي عليها هذا المسار. وعلى الأقل، قد تكوّنت لدينا الآن فكرة أفضل عن الحاجة إلى تفادي تأثيرات لا لزوم لها في مجال نقل الحاويات البحرية، عند تحديد التدابير والأنشطة الفعالة والعملية التي تؤدي إلى الحد من انتشار الآفات. ويتطلب ذلك تحقيق توازن دقيق، وهو ما يبرز في تقرير مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية، وفي التوصية المنقحة المقدمة إلى الهيئة في دورتها الثامنة عشرة من أجل اعتمادها.

[7] ولما كانت جميع المنظمات والأوضاع تشهد تطوراً مستمراً، فقد يتمثل النجاح في تحقيق الأهداف الأكثر جدوى في وضع استراتيجيات قوية، والأهم من ذلك في تنفيذها بفعالية. وقد دخلنا الآن بقوة في مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات 2020-2030. وفي إطار هذا العمل، لدينا حالياً عدد من مجموعات التركيز التابعة للهيئة التي تعمل على تنفيذ قضايا محددة والنهوض بها، وقد عقدنا حلقات عمل فعالة تبادل خلالها ممثلون من القطاعين العام والخاص الأفكار وحددوا الأساليب الواعدة لدعم أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات دعماً فعالاً. كما قاد الأمين عملية وضع برنامج الصحة النباتية الخاص بأفريقيا الذي يمكن أن يُنتدى به لاحقاً كنموذج في أقاليم أخرى. وطبعاً، وحتى يكون الإطار الاستراتيجي فعالاً تماماً، يجب أن نكون منتهيين ومدركين للتغيرات في "بيئة العمل" العالمية الخاصة بنا التي يمكن أن تكون غير متوقعة أو قد تحدث بوتيرة أسرع أو أكبر شأناً مما هو متوقع، وأن نكون على استعداد لتكييف الإطار عند الضرورة. ويتطلب الحفاظ على هذا الوعي بذل جهود من جميع أجهزة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وتكمن أفضل وسيلة لتحقيق أي تكييف محتمل في الحصول على إسهامات من ممثلها. وتشكل الأنشطة المذكورة آنفاً جزءاً من هذه الجهود، وكذلك عمل لجنة المعايير ولجنة التنفيذ وفرق الخبراء الفنيين ومجموعات عمل الخبراء، وبكل تأكيد الأمانة. وبفضل هذه الخبرة المشتركة، نحن في وضع جيد يسمح لنا بدعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بصورة فعالة، ما دما نضمن أن نقل المعلومات ذات الصلة يتم بشكل جيد وأنها تُفهم جيداً وأن الإجراءات المناسبة تُتخذ بناءً عليها.

[8] وأما في ما يتعلق بتطور الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، فمن المهم استعراض تفاعلنا وتعاوننا مع الأجهزة والمجموعات الأخرى على مر السنين. فتعاملنا مع القطاع الخاص في تزايد، وهو ما يعود بالنفع على الجميع، وكمثال على ذلك، العمل المتعلق بالحاويات البحرية وإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. ومن بين أكثر الطرق فعالية لضمان تنفيذ التوجيهات والمتطلبات تنفيذاً جيداً، إشراك أولئك الذين قد يكونون النقطة المحورية في هذا الاتجاه في عملية تطوير تلك التوجيهات، لكي يكون هناك فهم وتقبّل لهذه الجهود على نطاق واسع، ومثاليًا، لكي يتم دعمها. ويبدو ذلك جلياً في عملنا المتعلق بالحاويات البحرية، لا سيما نتيجة حلقات العمل التي عقدت في عامي 2022 و 2023. بل أبعد من ذلك، مع اكتسابنا المزيد من المعرفة حول التبعيات والعوامل التي تساهم في صحة النباتات، ومع تزايد تعقيد طريقة عمل العالم نتيجة التقدم المستمر في مجال التكنولوجيا وإتاحة المعلومات وتبادلها، يبدو أن جميع أهدافنا وتحدياتنا تزداد ترابطاً. ولذلك، يعدّ التعاون مع جميع الأجهزة المتعددة الأطراف الأخرى المعنية أمراً بالغ الأهمية، ويبدل موظفو الأمانة قصارى جهدهم في هذا الصدد. كما أننا نستفيد من الجهود الاستباقية التي تبذلها الأجهزة الأخرى ذات المعنية بصحة النباتات، مثل المجموعة الدولية للبحوث المعنية بالحجر الجيري التي تشكلت طوعاً قصد دعم عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[9] ولا شك أن كل عام يشهد تغييرات. وسنشهد هذا العام، على وجه الخصوص، عدة تغييرات على مستوى قيادة المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات. ولا يمكن الاستهانة بأهمية عمل هذه المنظمات لأنها قادرة على التعامل مباشرة مع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في أقاليمها وتمثيلها بغية تعزيز فهم أهداف الصحة النباتية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وتنفيذها في تلك الأقاليم وأيضاً تقديم وجهات نظر إقليمية لعملية اتخاذ القرارات والتخطيط في هيئة تدابير الصحة النباتية. ويسرني أن أشير بهذه المناسبة إلى أن المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات ستقدم عرضاً عن دورها أثناء دورة الهيئة التي ستعقد هذا العام.

[10] ويوجد تغيير مهم آخر في دورة الهيئة لهذا العام أود تسليط الضوء عليه، ألا وهو عدد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ويشرفني أن أترأس الجلسة الأولى للهيئة حيث ستكون جمهورية الصومال الاتحادية أحدث طرف متعاقد معنا، بعد أن انضمت إلى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في عام 2023. وأود أن أتقدم بتهانئنا الحارة وشكرنا لجمهورية الصومال الاتحادية ولجميع من عملوا على تحقيق هذه النتيجة.

[11] وقد سبق لي أن قدمت بعض الملاحظات بشأن موظفي الأمانة، ولكن هناك ملاحظة إضافية يجب أن أشدد عليها، وهي مدى اعتمادنا جميعًا عليهم طوال العام، ومدى امتناني وامتنان المكتب لما يبذلونه من جهود ولخبرتهم وصمودهم. فلولاهم، لما كان أي مما نقوم به ونحققه ممكنًا.

[12] ويصدق نفس القول على المكتب، وهو جهاز الهيئة الذي يعمل على مدار العام على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القرارات السابقة الصادرة عن الهيئة وتحديد الإجراءات الجديدة التي تتطلب مداولات الهيئة.

[13] ولا بد أن أشير إلى أن هذا التقرير قد أعدّ قبل ثلاثة أشهر تقريبًا من اجتماعات الهيئة، ولذلك لا يمكن الإشارة إلى أي أحداث جارية لم تكن متوقعة تتعلق بصحة النباتات التي قد تتضح في أبريل/نيسان 2024. ومع ذلك، فإنني واثق من أننا، بفضل الخصال التي يتمتع بها المشاركون في الهيئة ومجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي أشرت إليها سابقًا، سنتمكن من العمل على تجاوز التحديات التي قد تعترض سبيلنا وتحديد الفرص لتحقيق النجاح المستمر.

توصيات

[14] إنّ الهيئة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(1) الإحاطة علمًا بهذا التقرير.